

مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بوغرة بومدين

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة تلمسان

غربي ناصر صلاح الدين

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة تلمسان



ملخص:

يعد مشكل التمويل واحد من أهم العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في ظل غياب التمويل الإسلامي كحل بديل. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. ولتحقيق هذا الهدف، تم إجراء بحث نظري استعرض الأدبيات المتعلقة بالتمويل الإسلامي والصغيرة والمتوسطة. كما تم تحليل بعض النماذج التمويلية الإسلامية المطبقة في الجزائر. أظهرت النتائج أن التمويل الإسلامي يمكن أن يساهم في حل مشكل التمويل لهذه المؤسسات، خاصة في ظل غياب التمويل التقليدي. ومع ذلك، فإن التمويل الإسلامي لا يزال بحاجة إلى مزيد من التطوير والتجريب في الجزائر. كما أن هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات والبحوث لتقييم مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

فهدف هذه الورقة البحثية يصب في نفس المنحى، حيث تحاول دراسة مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و نأخذ الحالة الجزائرية كمجال لهذه الدراسة. (عرض تجربة بنك البركة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) كما تم تحليل بعض النماذج التمويلية الإسلامية المطبقة في الجزائر. أظهرت النتائج أن التمويل الإسلامي يمكن أن يساهم في حل مشكل التمويل لهذه المؤسسات، خاصة في ظل غياب التمويل التقليدي. ومع ذلك، فإن التمويل الإسلامي لا يزال بحاجة إلى مزيد من التطوير والتجريب في الجزائر. كما أن هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات والبحوث لتقييم مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الكلمات الدالية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنتجات المالية الإسلامية، البنوك التقليدية، التمويل الإسلامي.

الكلمات الدالية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنتجات المالية الإسلامية، البنوك التقليدية، التمويل الإسلامي.

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحرك و الدافع لعجلة النمو الاقتصادي و الاجتماعية، فهي تساهم في خلق فرص العمل و تحسين مستوى المعيشة و تعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و بالتالي الحرص المالك على نجاح المشروع و لهذه الاسباب كلها أصبح في السنوات الأخيرة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة توجهها استراتيجيا لدى العديد من الدول وخاصة الدول النامية منها.

و هذا خاصة في الدول النامية التي تتميز بأسواق مالية غير متطورة. و عدم تناسب المنتجات المالية المقدمة في الاقتصاد مع طبيعة نشاطها و حجمها، و هذا خاصة في الدول النامية التي تتميز بأسواق مالية غير متطورة.

و هذا خاصة في الدول النامية التي تتميز بأسواق مالية غير متطورة. و عدم تناسب المنتجات المالية المقدمة في الاقتصاد مع طبيعة نشاطها و حجمها، و هذا خاصة في الدول النامية التي تتميز بأسواق مالية غير متطورة.

و هذا خاصة في الدول النامية التي تتميز بأسواق مالية غير متطورة. و عدم تناسب المنتجات المالية المقدمة في الاقتصاد مع طبيعة نشاطها و حجمها، و هذا خاصة في الدول النامية التي تتميز بأسواق مالية غير متطورة.

و هذا خاصة في الدول النامية التي تتميز بأسواق مالية غير متطورة. و عدم تناسب المنتجات المالية المقدمة في الاقتصاد مع طبيعة نشاطها و حجمها، و هذا خاصة في الدول النامية التي تتميز بأسواق مالية غير متطورة.

إشكالية البحث : نخلص من خلال هذه الورقة البحثية إلى التساؤل التالي: هل التمويل الإسلامي يلبي احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

فرضية البحث : نخلص من خلال هذه الورقة البحثية إلى التساؤل التالي: هل التمويل الإسلامي يلبي احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

البدائل التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المناسبة لاحتياجاتها المالية ، ولكن يبق في حاجة الى المزيد من التطوير و التحسين (تطوير الهندسة المالية الاسلامية) لضمان تناسبه بشكل جيد مع المتطلبات التمويلية لهذه المؤسسات في مختلف مراحل حياتها، و للمواجهة المنافسة المفروضة عليها من طرف المؤسسات المالية التقليدية، و اما بالنسبة للتجربة الجزائرية فيما يخص تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصيغ التمويل الإسلامية المختلفة فهي جد متواضعة ، فهي تقتصر على عرض تشكيلة محدودة من المنتجات المالية و تقوم بتمويل نسبة صغير من هذه المؤسسات ، و لا يزال التمويل الإسلامي في الجزائر قاصرا على تلبية الاحتياجات التمويلية للمختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أهداف البحث: يهدف البحث الى القاء الضوء على ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الخصائص المالية و التنظيمية التي تتميز بها ، و عرض للمشاكل التي تواجهها في التمويل الربوي ، وتقديم البدائل المطروحة من طرف المؤسسات المالية الاسلامية واطهار توافقها مع طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وأخذ ☐ ☐ ☐ كمجال لهذه الدراسة، و بالتحديد بنك البركة الجزائري الذي ينفرد بصيغ التمويل الإسلامي في الجزائر ☐ ☐ إلى تقديم اقتراحات ☐ ☐ تطوير صيغ التمويل الإسلامي و جعلها أكثر ملائمة و تناسبا مع طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أولاً: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصائصها :

إنّ تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف باختلاف المعايير المستخدمة في تعريف هذه المؤسسات باختلاف هذه المعايير بين دولة وأخرى، كما يعتبر إحصاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف البلدان غير متجانسة، كما يختلف التعريف وفقا للهدف من إعداد الإحصاءات الصغيرة والمتوسطة.

1- المعيار المستعملة في التعاريف: $\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n x_i$ للصغيرة و المتوسطة يبنى في الغالب إما على $\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n x_i$

1-1 المعايير التي يجب مراعاتها عند اختيار المواد: يعتمد على المعايير التالية :

2-1 المعايير الدولية للتقني المستخدم ، و الطبيعة التسويقية
 للمؤسسات ، سواء كانت موجهة الى السوق المحلية او الدولية

2- التعاريف المعتمدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: هناك عدة تعاريف أعطيت للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (م. م. م):

1-2 أمريكا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : المؤسسات الصغيرة هي التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه أي شخص أو مجموعة من الأشخاص خارج المؤسسة الصغيرة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على الأشخاص الذين يعملون في المؤسسة الصغيرة كما يلي²:

من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية	المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة
من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية	مؤسسات التجارة بالجملة
عدد العمال 250 عامل أو اقل	المؤسسات الصناعية

¹ دريس يحيى " البات و سبل تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي (حالة الجزائر) " مجلة بحوث اقتصادية عربية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية العدد 55-57 صيف خريف 2011 ، ص69، ص70
 ليلي لولاشى، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الوطني ، رسالة ماجستير 2005، ص 41 2

2-2 تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : ركز التعريف الياباني على تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس طبيعة النشاط ، ويمكن تبين ذلك في الجول التالي :

القطاعات	راس المال المستثمر	عدد العمال
مؤسسات فروع النشاط الصناعي	أقل من 100 مليون ين	300 عامل او اقل
مؤسسات التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	100 عامل او اقل
مؤسسات التجارة بالتجزئة و الخدمات	أقل من 10 مليون ين	50 عامل او اقل

3-2 **البيانات الوصفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** لاريف التي أعطيت

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف الدول الاوربية ، لهذا فضلنا تقديم تعريف موحد وهو تعريف السوق المشتركة ، اذ يعتبر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة تلك المنشأة التي تحقق معيارين يتمثلا في عدد العمال المشتغلين يصل الى 500

4-2 تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: **الصادر في 18/01 2007** **ديسمبر 12**

2001 والذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم تعريفها كالتالي:

٢٥٥ ١ على /

يتجاوز رقم أعمالها 2 مليون ريال سعودي أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون ريال سعودي .

تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% من قبل مؤسسة أو مجموعة من مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة². "

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال	مجموع الميزانية
المؤسسة المصغرة	عدد العمال من 1 الى 9 عمال	رقم الاعمال اقل من 20 مليون	لا يتجاوز 10 مليون دج
المؤسسة الصغيرة	عدد العمال من 10 الى 49 عاملا	لا يتجاوز رقم الاعمال 200 مليون دج	يتجاوز 100 مليون
المؤسسة المتوسطة	عدد العمال من 50 الى 250 عاملا	رقم الاعمال محصور بين 200 مليون دينار و 2 مليار دينار	ميزانيتها محصورة بين 100 و 500 مليون دينار

٥٠ : نتائج الأبحاث السابقة في مجال

2-5 تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : كما أن البنك الدولي يعتمد تعريفا للمؤسسات الصغيرة

بأها التي يعمل بها حتى 50 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 (مليون ريال)

الصغير) حتى 10 ٠٠٠٠ مبيعات الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار، وإجمالي الأصول حتى 10 ٠٠٠٠

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف، ادارة الاعمال التجارية الصغيرة عمان دار صفاء للنشر و التوزيع الطبعة الاولى ، 2002، ص 16
² رؤوف عثمانية، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2001، ص 36

بينما المشروعات المتوسطة حتى 300 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 10 مليارات دينار جزائري¹.

3- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصغيرة: هناك مجموعة من الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن غيرها وفي فيما يلي²:

✓ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصغيرة لا تحتاج إلى تمويل كبير و تعتبر كثيفة العمل .

✓ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصغيرة لا تحتاج إلى تمويل كبير و تعتبر كثيفة العمل .

✓ تعتبر موردا مكمل للمشروعات الكبيرة بتوزيعها مالى و انشغالها بالمشروعات الصغيرة.

✓ قدرتها على الدخول الى اسواق متخصصة لا يجذب اليها المشروعات الكبيرة.

✓ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصغيرة لا تحتاج إلى تمويل كبير و تعتبر كثيفة العمل .

✓ السرعة و الدقة في اتخاذ القرارات بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة.

ثانيا : إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تحتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى التمويل خلال كل فترات حياتها منذ خلق المؤسسة و انطلاقها ، و مرورا بمرحلة النمو و حتى مرحلة النضج و الشيخوخة و التراجع . و هذا هو التحدي الذي تواجهه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصغيرة في كل فترات حياتها .

و يعد نقص التمويل للامز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم المشكلات التي تواجهها ، بل الاكثر من هذا فهو مشكلتها الرئيسية و اساس مشكلاتها الاخرى ، و تتفاقم هذه المشكلة في الدول النامية على وجه الخصوص بسبب ضعف الاداء المصرفي المحلي و الخاصة من جهة و مشكلة الضمانات التي تطلبها البنوك الربوية من اصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (م. م. م.)³ .

✓ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصغيرة تعاني من نقص التمويل و هذا بسبب نقص المدخرات المحلية من جهة و تجاهل البنوك لاحتياجاتها التمويلية للقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

✓ التركيز على الضمانات : تأتي الضمانات في مقدمة الاولويات الائتمانية للمؤسسات التمويل عند منحها التمويل

(م. م. م.) تكون غالبيتها لا تملك ضمانات رسمية و هذا بسبب ضعف الاداء المصرفي المحلي و تجاهل البنوك لاحتياجاتها التمويلية للقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

1 ليلى لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الوطني ، رسالة ماجستير 2005، ص 54
 2 ونوغى فتحة " اساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الاسلامي " الدورة التدريبية الدولية حول : تموي المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير سطيف الجزائر ماي 2003
 3 هيا جميل بشارت " التمويل المصرفي الاسلامي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة " درا النفائس الاردان 2009 ، ص 59
 4 عبد المجيد تيملاوي " تقييم تجربة الجزائر في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال المعوقات و الحلول " الملتقى الوطني الاول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011 جامعة امحمد بوقرة بومرداس ماي 2011

ضالة فرص الحصول التمويل اللازم ، الامر الذي دفع بالبنوك و المؤسسات المالية بالزام المؤسسات الصغيرة و

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى ان يدي الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تعاني ال (. .) من اضاءة جزء مهم من وقتها للحصول على التمويل اللازم لها من

خلال الالتزام بمعايير المحاسبية و الائتمانية و الشخصية قد يصعب توافرها في المشروعات من الناحية العملية.

✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : المعوقات الكبيرة للنشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فهي مرتفعة بالقدر

المعوقات الصغيرة والمتوسطة و هذا يتسبب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مع متوسط العائد علي المال المستثمر من المشروع، مما يقود إلى الخسارة أو التوقف عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شريحة واسعة من أصحاب المؤسسات في الدول الاسلامية ترفض التعامل بالربا و هذا ما يزيد من تفاقم المشكلة

خاصة في ظل تواضع حجم التمويل الاسلامي في الاقتصاد.

✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (. .) للمتابعة الدفترية على

حساب المتابعة الميدانية ، مما يعني تؤدي باصحاب المؤسسات الى تحويل التمويل الى غير المجالات المخصص له، وهما

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ ضعف خبرة اصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مجال ادارة الاعمال و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التسويق و عدم سلامة الهيكل التمويلي لهذه المؤسسات ، مما يجعل راس المال المدفوع الظاهر في الميزانية ضئيلا تحسبا

للمسائلة الضريبية ، وبالتالي يصعب معه التمييز بين الذمة المالية للمشروع و تلك الخاصة بصاحبه و يصعب

1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: البديل الاسلامي للتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من خلال عرضنا للإشكالية التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق البنوك الربوية (المؤسسات الربوية)، والتي

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (. .) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الى البحث عن جهة تمويلية بديلة للتمويل التقليدي ، و لعل التمويل الاسلامي المتمثل في البنوك و المؤسسات المالية

الاسلامية يطرح نفسه بقوة كبديل مناسب للقضاء على المشاكل التمويلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و

خاصة في ظل الإسهام الكبير لهذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و خلق القيمة المضافة و التخفيف من

حدة الفقر و البطالة ، و هي الأهداف التي كذلك يسعى النظام الاقتصادي الاسلامي الى تحقيقها وذلك من خلال

العمل بمبدأ المشاركة في الغنم و الغرم بدلا من الفائدة .

□□ لال هذا العنصر سوف نحاول القاء الضوء على طبيعة او ماهية التمويل الاسلامي ، وتقدم مختلف الصيغ التمويل المقدمة من طرف المصارف و المؤسسات المالية الاسلامية في الاقتصاد .

1- ماهية التمويل الاسلامى :

سوف نذكر اهم التعاريف التي تعرضت إلى التمويل الإسلامي :

1-1 **المادة 10:** "إن يقدم الشخص شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو"

على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما و مدى مساهمته في رأس المال و اتخاذ القرار الاداري و الاستثماري¹

1-2 تعريف محمد البلتاجي: تقدم تمويل عيني او معنوي الى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام و مبادئ

الشريعة الإسلامية ، ووفق معايير و ضوابط شرعية و فنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

3-1: "تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالها الى شخص اخر يديرها و

3_{II} 

1-4تعريف الدكتور محمد محمود المكاوي: " التمويل المصرفي الاسلامي يمنح البنك عميله تمويل لمواجهة احتياجاته

بالمشاركة بالأموال التي قد لا تتوافر لديه ، او اعطاء العميل المال على سبيل المضاربة وفق مفهوم الشريعة الاسلامية او المداخلة في التجارة من خلال زيا (زيا) أو على الاقل تأجير الآلات و المعدات و غيرها من الصور المنفعة.⁴

2- الفرق بين التمويل الاسلامي و التمويل الربوي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة:

يتركز الفرق بين التمويل الاسلامي و الربوي في النقاط الرئيسية التالية :

✓ ☐ ☐ ☐ ☐ 5: يستمر ملك راس المال في التمويل الاسلامي للمالك بينما تنتقل الملكية لراس المال للطرف

الآخر في التمويل الربوي"

6 ✓

¹ فؤاد السرطاوي : التمويل الاسلامي، و دور القطاع الخاص ، دار المسيرة ، عمان الطبعة الاولى ، 1999 م، ص 97

² محمد مكي، بن سعد الجرف " الصناعات الصغيرة وطرق نموها في الاقتصاد الاسلامي، " افاق جديدة العدد 2 افريل 1998، ص 152

³ منذر قحف " مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي " تحليل فقهي واقتصادي ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، جدة 1991 ، الطبعة الاولى ، ص

12
4 محمد محمود المكاوي " أسس التمويل المصرفي الاسلامي بين المخاطرة و السيطرة " المكتبة العصرية مصر 2009 ، ص 11

⁵ فؤاد السرطاوی مرجع سابق ص 100

⁶ الغريب ناصر " اصول المصرفية الاسلامية و قضايا التشغيل " 1996 م ، ص 286

- 1 - يشترك الطرفان في الربح قل أو أكثر حسب اتفاقيهما في التمويل الاسلامي، بينما لا ترتبط الزيادة التي يحصل عليها الممول في التمويل الربوي بنتيجة ربحية المشروع و لا بحصة المستفيد من التمويل.
- 2 - الخسارة تقع على رب المال في التمويل الاسلامي بينما لا يتحمل الممول في التمويل الربوي أي خسارة ، بمعنى اخر ان المستفيد في التمويل الاسلامي . لا يتقصر لان يده يد امان ، بينما في التمويل الربوي تعتبر يده يد ضمان .
- 3 - الربح في التمويل الاسلامي ربح حقيقي لأنه ناتج عن زيادة في عناصر الانتاج بينما في التمويل الربوي ربح وهمي ✓

- 1- لا يمكن تمويل أي نوع من الاعمال الاستثمارية في التمويل الربوي
- 2- يقتصر التمويل الاسلامي على الاعمال الموافقة للشرع بينما يمكن تمويل أي نوع من الاعمال في التمويل الربوي
- 3- يشترط في التمويل الاسلامي التركيز على المشاريع التي تبرز فيها عناصر الانتاج بينما لا يشترط ذلك في التمويل الربوي فمثلا قد يستخدمه المستفيد المال في اقراضه بالربا ✓

3-الصيغ المختلفة للتمويل الاسلامي : في هذا العنصر سوف نحاول القاء الضوء على مختلف صيغ التمويل

- 1-3 التمويل بالقرض (القرض بالقرض) : تقدم المصارف الاسلامية جزء من التمويل يسهم من خلاله في
- التمويل بالقرض هو قرض يأخذ شكل قرض أو عقارية أو صناعية أو خدمية مع شريك أو أكثر على إن يشتركان في العائد المتوقع ربحا كان أو خسارة حسب الاتفاق ، مع وعد المصرف الاسلامي بالتنازل عن حقوقه بطريقة بيع أسهمه إلى هؤلاء الشركاء على أن يلتزم الشركاء أيضا بشراء تلك الأسهم و الحلول محله في الملكية .
- التمويل بالقرض هو قرض يأخذ شكل قرض أو عقارية أو صناعية أو خدمية مع شريك أو أكثر على إن يشتركان في العائد المتوقع ربحا كان أو خسارة حسب الاتفاق ، مع وعد المصرف الاسلامي بالتنازل عن حقوقه بطريقة بيع أسهمه إلى هؤلاء الشركاء على أن يلتزم الشركاء أيضا بشراء تلك الأسهم و الحلول محله في الملكية .
- ذات الجدوى الاجتماعية و الاقتصادية العالية ، بالإضافة الى متابعة ادارة المشروعات و تقديم الاستشارات المالية و الفنية

أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمهنيين والمزارعين في امتلاك ادوات و مكنات و ورش حدادة و نجارة ، و

سائقي الاجرة في امتلاك سيارات الاجرة وغيرها.¹

3-2 التمويل بالمراجحة : تعد المراجحة من أحد صور البيوع ، و هذا يجعلها تتوافق مع الضوابط الشرعية ، حيث تقوم على أحد أساليب تحديد ثمن البيع الثلاثة (المزايدة و المساومة و المراجحة) ، و يتحدد ثمن البيع السلعة في المراجحة بتكلفة شراء البائع لها (القيمة المضافة + القيمة المضافة) إضافة الى ربح معلوم يتفق عليه، و يظهر الجانب التمويلي في هذه العملية اذا بيعت السلعة مارجحة لأجل أو على أقساط (أي أن العملية تتضمن بجانب البيع ائتمانا تجاريا يمنح البائع للمشتري الذي يوفّر له السيولة المالية)².

و تتم المراجحة حاليا في المصارف الإسلامية بين ثلاثة أطراف وهي البائع و المشتري و المصرف وسيط بينهما، و يكون الثمن فيها مؤجلا يزداد الربح فيه بزيادة الاجل ، وذلك عن طريق طلب المشتري من شخص اخر " شخص يوفّر له السيولة المالية " شراء سلعة معينة بمواصفات محددة ، و على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة اللازمة له مارجحة بنسبة ربح متفق عليه بينهما لهذا يطلق عليها تسمية بيع المراجحة للأمر بالشراء.³

و يمكن هذا النوع من التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تلبية احتياجاتها المختلفة ، حيث يوفر احتياجاتهم من السيولة المالية و التمويل و المصارف الإسلامية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

3-3 التمويل بالمشاركة : تستطيع المصارف الإسلامية استعمال صيغة السلم في تمويل المؤسسات الصغيرة و

المتوسطة التي تنتج السلع و البضائع ، بحيث يكون هذا التمويل بمثابة رأس المال السلم ، و تكون السلع التي تنتج هي المسلم فيه ، و هذا الاسلوب التمويلي يمنح المؤسسة سيولة تمكنها من الاستمرار في الانتاج دون توقف و تمكن البنوك الإسلامية من اقتناء السلع بسعر اقل من مثيلاتها في السوق ، و يحقق ربح من تسويقها مرة ثانية في السوق.⁴

3-4 المضاربة أو القراض هي عقد بين الطرفين يقوم بمقتضاه رب المال (المضارب أو المشروع الصغير) و

المال إليه بالإضافة الى حصة من الارباح متفق عليها و يحتفظ لنفسه بباقي الارباح ، و لا يتحمل المستثمر خسارة تتجاوز رأسماله كما لا يتحمل المضارب خسارة سوى مجهوده ووقته و لكنه يلتزم باي خسائر ناجمة عن الاهمال او اساءة استخدام التمويل و يمكن أن تستخدم هذه الصيغة في تمويل تشغيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المشاريع الصغيرة و المتوسطة.⁵

¹ ارشيد ، محمود " الشامل في معاملات و عمليات المصارف الإسلامية " ، دار النفائس ، الطبعة الاولى ، ص 35

² ا.د محمد عبد الحليم عمر " اساليب التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة " جامعة الازهر

³ هيل جميل بشارت " التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة " مرجع سابق ، ص 74

⁴ محمد محمود المكاوي مرجع سابق ، ص 63

⁵ حسين عبد المطلب " تفعيل دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة " 2011، متوفر على موقع MPRA،

و في حالة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصيغة المضاربة يصبح المصرف الممول و صاحب المؤسسة الصغيرة و المتوسطة شريكاً ، بحيث يقدم المصرف ماله و صاحب المشروع عمله و خبرته، و يكافأ صاحب المشروع على عمله بأن يحصل على نصيب من الارباح () وفق نسب محددة مسبقاً، إلا أن هذا النموذج للمضاربة له سلبيات بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمثل في عدم التأكد من الربح ، علاوة على أن معظم أصحاب هذه المؤسسات لا يمتلكون الدفاتر المحاسبية و لا يملكون حسابات واضحة ، مما يعيق عملية توزيع الارباح بين الاطراف في هذه الحالة ، و قد حددت شروط المضاربة عدم تدخل صاحب المال في العمل ، هذا بالإضافة إلى أن معظم البنوك الإسلامية لا يمول بصيغة المضاربة الا نادراً و للأسباب المذكورة سابقاً¹.

3-5 التمويل بصيغة التمويل التجاري المنتهى بالتمليك:

١٢٣٤٥٦٧٨٩ : عبارة عن قيام المصرف بتأجير عين كسيارة الى شخص ما مدة معينة بأجرة معلومة تزيد عن اجرة المثل على ان يملكه اياها بعد انتهاء المدة و دفع جميع الاقساط الاجرة بعقد جديد.²

و تتم هذه الصيغة من التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بطلب هذه الأخيرة شراء أصل يتمثل في إحدى المعدات التي تستعمل في الانتاج من المصرف الإسلامي ، بعد أن يقدم للمصرف كافة البيانات المتعلقة بذلك الاصل من مواصفاته و سعره و مصدره ()، يقوم المصرف الاسلامي بشراء الاصل و تأجيله للمؤسسة لمدة تستغرق عادة مدة حياة الاصل الافتراضية ، و يكون ذلك بعقد ايجار فقط دون اشارة فيه الى بيع الاصل في نهاية المدة، و عند استيفاء جميع الاقساط يتم ابرام عقد اخر بين المستأجر و المصرف على هبة هذا الاصل او شرائه بسعر رمزي، و يعد الايجار التمويلي صيغة مثلى لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تحتاجها في بداية نشاطها الى شراء اصول ثابتة، مما توفر ثمنها لدى صاحب المؤسسة عادة³.

3-6: الاستصناع هو النوع الثاني من البيع و الذي يتم فيه تبادل السلعة قبل تواجدها ، ويعرف

[illegible]

¹ د. سليمان ناصر، عواف محسن " تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية" ملتقى الاقتصاد الإسلامي، الواقع و الرهانات المستقبلية، فيفيري 2011 جامعة غرداية، ص 11، ص 12 متوفرة على الربط التالي : يوم الاطلاع 2012/05/26 <http://www.drnacer.net/mol taka.html>

² شبيب، عثمان، المعاملات المالية المعاصرة، ص 327

³ سليمان ناصر ، عواطف محسن مرجع سابق ، ص 12

4 حسين عبد المطلب " تفعيل دور التمويل الاسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة " 2011، متوفر على موقع MPRA، <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/34398/> تاريخ الاطلاع : 2012/05/26، ص 11

⁵ هیل جمیل بشارات ، مرجع سابق ، ص 74

✓ يمكن ان يكون البنك مستصنعا أي طالبا لمنتجات صناعية ذات مواصفات خاصة ، وقد يمارس البنك هذه المهمة ممولاً لها من ماله الخاص أو يتصرف فيها بالصيغ المتاحة له ، من بيع أو تأجير أو مشاركة

✓ كما يمكن للبنك ان يمثل الصانع او العامل في عقد الاستصناع ، بان تطلب منه بعض الشركات و المؤسسات او

أن يقوم بالتعاقد مع غيره على صنع تلك المصنوعات ، وسواء كان هذا أو ذاك فإنه يمارس عملية التمويل و توظيف ما

يمكن للمؤسسات الصغيرة القائمة التي تريد التوسع في حجم اعمالها عن طريق زيادة خطوط الإنتاج أو إنشاء وحدات عقارية لوحدة التجميع الى غير ذلك من أساليب التوسع في المنشآت الصغيرة،

أو إنشاء وحدات عقارية لوحدة التجميع الى غير ذلك من أساليب التوسع في المنشآت الصغيرة،

رابعاً : تجربة بنك البركة الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1-نشأة بنك البركة الجزائري:

بنك البركة الجزائري في مايو 1991 كمصرف إسلامي وذلك وفقا للترخيص الممنوح له من قبل بنك الجزائر. وتتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك في تقديم خدمات الصيرفة بالتجزئة والصيرفة التجارية. 11 يعتبر بنك البركة الجزائري البنك التجاري الوحيد في الجزائر الذي يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وقد واكب نمو البنك تطور الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة¹.

2-مجالات تمويل البنك البركة الجزائري:

ويقوم بنك البركة الجزائري بتمويل عدة مجالات و التي يمكن عرضها فيما يلي:

[illegible]

خدمات تمويلية أخرى قصيرة الأمد.

2-2 **المقاولون الذين يقومون بمشاريع حكومية ومشاريع هيئات شبه**

تمويل خلال فترة التشييد وكذلك بعد انتهاء فترة التشييد.

2-3: يقدم بنك البركة الإسلامية تمويل طويل الأجل للمشروعات الجديدة وتوسعة المشروعات القائمة

في مختلف قطاعات السوق المحلي .

¹ موقع بنك البركة الجزائري <http://www.barakaonline.com/ar/default.asp?action=article&id=74> يوم الاطلاع 2012/05/25

موقع بنك البركة الجزائري <http://www.barakaonline.com/ar/default.asp?action=article&id=74> يوم الاطلاع 2012/05/25

4-2 البنك المركزي الجزائري: تتضمن هذه المزايا على صيغ التمويل، الإعتمادات المستندية، خطابات الضمان إلخ، البنك المركزي الجزائري.

5-2 البنك المركزي الجزائري: من خلال هذا المنتج، يمنح بنك البركة الإسلامي التمويل اللازم لشراء العقار مما يوفر فرص البنك المركزي الجزائري. وتمويل هذا البرنامج يقوم على دراسة الجدوى الاقتصادية للتمويل البنك المركزي الجزائري.

3- دور بنك البركة الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يعمل بنك البركة الجزائري، كغيره من البنوك الإسلامية، على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البنك المركزي الجزائري المعروفة، والتي من بينها المضاربة، السلم والائحة. فالتمويل بالمضاربة لهذا البنك يخص الحرفيين وأصحاب المهن الحرة لإنجاز مشاريعهم، ويشترط في المشروع أن يستوفي شروط الجدوى، لاسيما ما يتعلق بالردودية الاقتصادية والمالية؛ أما بالنسبة للتمويل عن طريق السلم فالبنك يشتري البضائع بدفع عاجل لثمنها على شكل البنك المركزي الجزائري تسليم البضائع يتعاقد الطرفان على البيع بالوكيل؛ في حين يتم تطبيق صيغة التمويل بالاستصناع في بنك البركة الجزائري من خلال التزام البنك بتوفير التمويل المسبق للزبون، وذلك مقابل علاوات تدخل فيها تكلفة المنشأة، مضاف إليها البنك المركزي الجزائري¹.

3-1 تطور حجم التمويل في البنك البركة الجزائري الموجه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

وان تطور نسبة التمويل الموجه الى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يدل على الاهتمام المتزايد في السياسة التمويلية للبنك البركة الجزائري². (الجدول التالي يبين هذا التطور)

السنة	إجمالي تمويلات المعينة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي التمويلات	%
1998	660.483.827,18	2.989.944.194,16	22,09
1999	1.338.595.261,05	4.452.707.160,49	30,06
2000	1.964.720.055,92	5.997.206.660,13	32,76
2001	3.394.791.448,35	7.665.802.925,25	44,28
2002	5.846.409.988,35	12887.202.330,18	45,37
2003	3.038.192.529,59	6.266.857.199,23	48,48

البنك المركزي الجزائري: إحصائيات بنك البركة الجزائري

¹ ربيع حسين ، سلطاني محمد رشدي " نماذج من تمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المضاربة ، السلم ، الاستصناع " ملتقى حول سياسات التمويل و اثرها على الاقتصاديات و المؤسسات دراسة حالة الجزائر و الدول النامية " نوفمبر 2006 بسكرة

² خالدي خديجة " دور التمويل الاسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " المؤتمر العلمي حول المقاول و التنمية الاقليمية و الريفية جامعة تلمسان الجزائر 2008 ، ص 10

من خلال الجول نلاحظ الارتفاع الكبير في حجم التمويل الموجه للقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف البنك
البركة الجزائرى ، 1998 2003

2-3 الصيغ التمويلية الاسلامية المعمول بها من طرف بنك البركة الجزائري :

بنك البركة للتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي لأغراض المراجعة ، السلم ، الاستصناع ، و التأجير و الجدول التالي يـا :

البيان/السنة	2004	%	2005	%	2006	%	2007	%
المربحة	1575	59	1494	49	2680	67	2087	39
السلم	450	17	304	10	27	0.5	-	1
الاستصناع	33	1	570	19	721	18	120	-
تأجير المنقول	-	-	-	-	721	4.5	1509	28
تأجير غير المنقول	593	23	665	-	183	4.5	1557	29
بيع و اعادة التأجير	-	-	-	22	400	10	170	3
اجمالي تمويل الاستثمار	2652	100	3063	100	4011	100	5443	100

١١١١ : إحصائيات بنك البركة (٢٠٢٠ - ٢٠٢١) وحمادي فرج الله أحلام ، حمادي مورا، ملياني حكيم "خطوات وصيغ تمويل بنك البركة الجزائري

للمشروعات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2004-2007" الملتقي الوطني الأول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال 2010-2011

من الجدول يظهر بوضوح سيطرة صيغتي المراجعة و السلم على التمويل الممنوح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث فاقت في ثلاثة سنوات الاولى 67% ، الا ان في سنة 2007 تراجعت للصالح صيغة التمويل التجاري و هذا لما له من مزايا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و أما في ما يخص صيغة الاستصناع فقد عرفت تراجع كبير حيث وصلت الى 1% في سنة 2007 مما يدل على استبعاد البنك لهذه الصيغة نظرا لأخطار التي تحملها .

3-3 النشاطات الممولة من طرف بنك البركة الجزائري و الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

و أما بالنسبة للنشاطات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من طرف بنك البركة هي كالتالي :

8	2249	4.5	956	5.7	957	3.5	291	خدمات
0.2	2557	0.9	1686	0.1	2005	0.5	2114	تشيقات
								البحري
100	28506	100	21358	100	16829	100	4208	المحلية
28	8121	30.3	6490	35	5898	39	3270	الصناعة
5	1449	2.8	603	3	512	3	246	النقل
0.8	143	0.5	109	0.5	74	2	162	الاشغال العمومية

البيان : إحصائيات بنك البركة (بنك الجزائر) وحمادي فرج الله أحلام ،حمادي مورا، ملياني حكيم "خطوات وصيغ تمويل بنك البركة الجزائري للمشروعات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2004-2007" الملتقي الوطني الأول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية 2010-2011

نلاحظ سيطرة النشاط التجاري على التمويل و هذا لانخفاض درجة المخاطر فيه من جهة ، و الانفتاح و التحرير الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر خلال هذا الفترة، تم يأتي بعده القطاع الصناعي و قطاع الخدمي و قطاع النقل اللذان نموا متزايدا.

3-4مقارنة بين التمويل لغرض استغلالي و غرض استثماري :

البيان / السنة	2004 %	2005 %	2006 %	2007 %
تمويل الاستغلال	68 5636	82 13766	81 17347	81 23080
تمويل استثمار	32 2652	18 3063	19 4011	19 5443
مجموع التمويل	100 8288	100 16829	100 21358	100 28523

البيان : إحصائيات بنك البركة (بنك الجزائر) وحمادي فرج الله أحلام ،حمادي مورا، ملياني حكيم "خطوات وصيغ تمويل بنك البركة الجزائري للمشروعات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2004-2007" الملتقي الوطني الأول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية 2010-2011

من جدول يتبين لنا سيطرة التمويل الخاص بالاستغلال على حصة كبيرة مقارنة بالتمويل الاستثماري الموجه الى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وهذا لانخفاض درجة المخاطرة فيه ، وكذلك لتناسبه مع طبيعة مصدر الاموال التي هي في الغالب وبنوك محلية .

خاتمة:

لقد كان الهدف من هذا البحث هو التعرف على مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من خلال تبيان ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ص. ١٠٠) و معيار المعتمدة في تعريفها و تقسيمها بين مختلف الدول ، وكذلك وتوضيح العراقيل و المشاكل التمويلية التي تواجهها هذه المؤسسات (ص. ١٠٠) في التمويل الربوي الذي يهملها في التمويل على حساب المؤسسات الكبرى و يثقل كاهلها بأسعار فائدة مرتفعة و الضمانات المبالغ فيها، و لا يراعي طبيعة نشاطها و تنظيمها في المنتجات المالية المقدمة في الاقتصاد ، ثم طرحنا الحل الاسلامي كبديل تمويلي قادر على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و جعلها تساهم في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد ، و هذا بعرض مختلف المنتجات المالية الاسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية الاسلامية للصالح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مراجعة، سلم ، مضاربة ، استصناع و الأستأجر)

مع التركيز على الكيفية التي يناسب بها كل منتج مالي اسلامي مع وضعية و طبيعة هذه المؤسسات (ص. ١٠٠)، و في الاخير قدمنا الحالة الجزائرية من خلال عرض تجربة بنك البركة الجزائري الاسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، وهذا مع تعزيز هذا العرض بإحصائيات حول حجم تمويل بنك البركة الجزائري و صيغ التمويل المقدمة ، لأجل تقديم صورة واضحة عن وضعية التمويل الاسلامي للقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. و كخلاصة لهذه الدراسة نقول أنه من أجل تعظيم المنفعة المترتبة عن التمويل الاسلامي للقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول العربية و الاسلامية ، يجب الاهتمام أكثر بمهندسة المالية الإسلامية

و العمل بشكل مستمر على تكيف صيغ التمويل الاسلامية مع الحاجيات المستجدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و توسيع التمويل الاسلامي للمختلف القطاعات الاقتصادية التي تنشط فيها هذه الاخيرة ، مع تقديم الدعم و التحفيز للمؤسسات المالية الاسلامية في الاقتصاديات العربية لتشجيعها على المساهمة أكثر و أكثر في تمويل الاقتصاد، وهذا لما

للتمويل الاسلامي من دور إيجابي على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و خدمة المصلحة العامة و خلوه من المخاطر المالية و التشغيلية و القانونية .

المراجع:

- 1- دريس يحيى " اليات و سبل تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي () " مجلة بحوث اقتصادية عربية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية العدد 55-57 2011 .
- 2- ليلي لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الوطني ، رسالة ماجستير 2005.
- 3- توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الاعمال التجارية الصغيرة عمان دار صفاء للنشر و التوزيع الطبعة الاولى ، 2002.
- 4- رؤوف عثمانية ، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2001 .
- 5- اساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الاسلامي " : المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير سطيف 2003 .
- 6- هيا جميل بشارات " التمويل المصرفي الاسلامي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة " 2009 .
- 7- تقييم تجربة الجزائر في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال المعوقات و الحلول " الملتقى الوطني الاول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011 2011 محمد بوقرة بومرادس ماي 2011.
- 8- دور القطاع الخاص ، دار المسيرة ، عمان الطبعة الاولى ، 1999 .
- 9- محمد مكي بن سعد الجرف " الصناعات الصغيرة و طرق تمويلها في الاقتصاد الاسلامي " 2 1998 .
- 10- مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي " هي و اقتصادي ، المعهد الاسلامي للبحوث و 1991 ، الطبعة الاولى .
- 11- محمد محمود المكاوي " اسس التمويل المصرفي الاسلامي بين المخاطرة و السيطرة " 2009 .
- 12- عبد الرزاق الهيبي " دور التمويل الاسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة " 2011 تاريخ الاطلاع : 2012/05/26 <http://mpira.ub.uni-muenchen.de/34398> MPRA

